قراءة في ظروف تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة (1958م-1962م)

Reading in the circumstances in witch the Algerian Temporal government was founded (1958-1962)

أ.فاتن العباسي

أ.د. غيلاني السبتي

جامعة الحاج لخضر- باتنة 1

تاريخ الإرسال: 2018-05-22- **تاريخ القبول:** 2019-09-01 - **تاريخ النشر:** 2020-01-05

ملخص

تتطرق هذه الدراسة إلى أهم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت إلى تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة و ساهمت في أداء مهامها، من أجل تمثيل الجزائر في الساحة الدولية والعمل على تحقيق الأهداف الأساسية المسطّرة من قبل جبهة التحرير والمتمثلة أساسا في إيصال القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية.

الكلمات الدّالة: الثورة الجزائرية؛ الحكومة الجزائرية المؤقتة؛ الأزمات.

Abstract

This study aims to describe the internal and external circumstances which led to the foundation of the Temporal Algerian Government, and helped it to apply for its role perfectly in order to represent Algeria internationally, and struggles to maintain the main goals designed by FLN thereby its core value which is publishing and making the Algerian issue known by the international forums; though it experienced many crises.

Keywords: Algerian revolution; temporal Algerian government; crises.

Résumé

Nous traiterons dans la présente étude traitera les conditions et les circonstances internes et internationales ayant marqué la fondation du Gouvernement Provisoire Algérien. Nous abonderons l'évolution des activités de cet organe pour réaliser les objectifs tracés par le Front de Libération Nationale pour faire connaitre la cause algérienne sur la scène internationale.

Mots clés : révolution algérienne; gouvernement provisoire; crises .

مقدمة

لقد كان لتطورات الثورة الجزائرية على جميع الأصعدة سواء العسكرية أو السيّاسية تداعيات قادت أعضاء جبهة التحرير الوطني لاتخاذ خطوة أساسية تمثلت في القيام بتأسيس أوّل "حكومة مؤقتة للجزائر" مستغلة بذلك الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تمر بها الساحة الدولية من أحداث وتطورات وانفراج كانت لها اثرا إيجابيا على القضية الجزائرية. فقد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدوّلية عموما قسما هامّا في نشاطات هده الحكومة لتحقيق أهدافها المسطّرة، وذلك بتوسيع نشاطها الديبلوماسي والسياسي في الخارج وتمثيل القضية الجزائرية دوليّا، وبالتالي إجبار الأطراف الفرنسية على الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، و على الاعتراف باستقلال الجزائر. وقد كان لمؤتمر الصومام دور هام في تشكيلها من خلال ما انبثق عنه من قرارات مسّت الجانب السيّاسي والعسكري والإداري عن طريق إ نشاء جهازين أساسيين هما لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة.

فما هي أهم الظروف التي مهّدت لتشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة؟

وما هي أهم المهام والإنجازات التي حققتها هذه الحكومة؟ وما هي أهم الأزمات والمشاكل التي واجهت هذه الحكومة ؟وهل تمكنت هذه الحكومة من تحقيق الدعم للثورة الجزائرية ؟ وهل نجحت في تحقيق الأهداف التي تشكّلت من أجلها؟ هي أسئلة كثيرة نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدّراسة.

1.الظروف الداخلية والخارجية لتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة

دفعت جملة من الظروف العامة التي مرّت بها الثورة الجزائرية قيادة جبهة التحرير الوطني إلى اتخاذ مبادرة سيّاسيّة تمثّلت في إنشاء أوّل"حكومة جزائرية مؤقتة"تمثل الجزائريّين. وكان الهدف من إنشائها هو معالجة المشاكل القائمة في مختلف المجالات والأفاق وفتح أبواب جديدة للعمل الديبلوماسي، وقد ساهمت تلك الظروف بشكل أو بأخر في الإعلان عن تأسيسها، يمكن تحديد هذه الظروف في الآتي.

1.1الظروف الداخلية

بدأ الحديث عن تشكيل هذه الحكومة في المنفى يرد في الرسائل المتداولة بين قادة الثورة في الداخل و في الخارج مع بداية سنة 1956م، وربما كانت أولى المواضيع التي وقع الخلاف حولها، مما دفع بقادة الثورة لعقد مؤتمر في شهر أوت من سنة1956م أصبح يعرف تاريخيا بمؤتمر الصومام (قنان، 1991). وبموجب قراراته تمّ تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية أطلق عليه "لجنة التنسيق والتنفيذ" والتي ضمّت خمسة أعضاء هم عبان رمضان وكريم بلقاسم وزيغود يوسف ومحمد العربي بن مهيدي وبن يوسف بن خدة. وقد سعت هذه اللجنة جاهدة إلى تنظيم الثورة وقيّادتها قيادة حكيمة، غير أن صعوبات اعترضتها وأجبرتها على مغادرة الجزائر نحو الخارج بعد فشل معركة الجزائر سنة1957م. و حاولت أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج عبر تونس ثم العودة إلى الداخل. إلا ان تطور الأحداث وتسارعها كان عكس توقّعاتها وأدّى هذا الأمر إلى حدوث أزمة داخلية سنة 1957م بين كريم بلقاسم وعبان رمضان، انتهت بتوسيع صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة في مؤتمر20أوت1957م المنعقد بالقاهرة (بوظربة، 2002) بتفويضها لإرساء دعائم هذا الجهاز (الجواني، 2017).

أما في المجال العسكري فقد أجمعت الدراسات التاريخية على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة وصعبة للغاية ، وذلك بسبب تطوّر العمليات العسكرية في الجزائر التي تميزت بتعرض الثورة لضغوط عسكرية من طرف الجيش الفرنسي بمختلف وحداته، من خلال تنفيذ "الاستراتيجيات الديغولية" التي هدفت خلق الحواجز الحدودية امام جيش التحرير الوطني مما أدّى إلى قطع تموينه بالاسحلة من الخارج في الوقت الذي تزايدت حاجة قادة الولايات للعتاد والذّخيرة والسلاح لتعويض الخسائر، مما ادى الى استياء قيادة الداخل من قادة الخارج بسبب عدم إيصال الأسلحة لمواصلة الكفاح والتخفيف من اختناق الثورة (بلحاج، 2014)، فأدى ذلك إلى ظهور خلافات بين القادة (الصغير، 2012)، بعد ان بادر كريم بلقاسم الى إنشاء قيادة موحدة للجيش قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل من الخارج، وهدا ما اعتبره عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال انفرادا بالسلطة و احتكارا لإصدار القرارات

، فأدى ذلك إلى وقوع انقسامات بين أعضاء المجلس الوطني للثورة (بوحوش، 1997). جناح يسيطر عليه كريم بلقاسم وجناح يقوده عبد الحفيظ بوصوف، وكانت نتيجة دلك خلق أزمة عدم ثقة داخل هذا الجهاز الحسّاس، وعجز عن تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية(الديب، 1984).

وأمام هده الوضعية الخطيرة ، كان لزاما بعث الامل في اوساط الشعب الجزائري بعد انفجار صراع القيادة بين اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وكان دلك عن طريق إعادة بعث الدولة الجزائرية وتوفير أداة شرعية ورسميّة للتفاوض مع فرنسا وتكذيب ادعاءات الجنرال ديغول بعدم وجود حكومة تمثّل الجزائريين من أجل التفاوض معها (بوظربة، 2002).

حدث دلك حملات في وقت تزايد حملات القمع الوحشي المرتكبة من طرف السلطات الاستعمارية ضد الشعب الجزائري كرد منها لمواجهة نشاطات فأدّى ذلك إلى تفكيك شبكات العمل الفدائي واعتقال أهم قياداتها، وخروج عدد من أعضاءها من العاصمة والهروب إلى الخارج، حيث اتجه كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة إلى تونس، بينما اتّجه سعد دحلب وعبان رمضان نحو المغرب الأقصى (منغور، 2008).

وف سياق تحليل الظروف الداخلية ، تجدر الاشارة الى أن الصدى الذي حققته هجومات 20 أوت 1955في الشمال القسنطيني كان ايجابيا على مسيرة القضية الجزائرية والثورة خصوصا، وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تدرك عمق شعبية الثورة وقوتها، لأن هذه الهجومات في حد ذاتها مهّدت لمرحلة ثانية هي مرحلة التنظيم والشمولية مابين سنتي 1956و1958 وهي المرحلة التي زادت من انتشار صدى الثورة الجزائرية عالميا، وكسرت القوقعة التي حاولت فرنسا أن تضعها فيها، فاستغلت جبهة التحرير الوطني هذا الظرف وحاولت اقناع اكبر عدد من الدّول لدفعها الى مراجعة مواقفها اتجاه القضية الجزائرية، من خلال تاييد طرح هده القضية على منبر هيئة الأمم المتحدة ودعمها على اعتبار أنّها تمثّل قضية دولية (الزبيري، 2000).

أمّا المشكل الخطير والذي قلب جميع الموازين والحسابات فقد تمثّل في حادثة اغتيال أحد قيادّي الثورة الأكفّاء وهو"عبان رمضان" بتاريخ 27 ديسمبر 1957م ولعلّه السبب

الحقيقي الذي جعل قادة الثورة تفكّر مليا في تأسيس هذا الجهاز، بسبب ضلوع بعض القادة في عملية اغتياله ونقصد هنا كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال و عميروش، وحسب شهادة علي كافي فإن سبب هدا الاغتيال يعود بالأساس إلى اتهام عبان رمضان بمحاولة التفاوض مع السلطات الفرنسية سرا عن زملائه، لكنّهم اكتشفوا ذلك، وهذا ما أنكره المعني وعندما حامت حوله الشكوك تم استدراجه من تونس إلى المغرب الأقصى بحجة إجراء مقابلة مع ملك المغرب محمد الخامس، وتم تنفيذ حكم الإعدام عليه (كافي، 1999). وباغتيال هذه الشخصية تغيرت موازين الثورة التي اضحت تعاني من فراغ بسبب فقدانها لأحد مهندسيها ومفكريها.

هناك نقطة أساسية لابد من اضفتها لما لها من اهمية والتي تمثلت بالأساس بمجيء الجنرال ديغول للحكم، حاملا معه فكرة " الجزائر الفرنسية "، وقد برز ذلك جليا من خلال السيّاسات التي قام بتطبيقها على الجزائريين، وهذا ما شكّل عائقا كبيرا أمام تطوّر القضية الجزائرية على الساحة الدولية (مقلاتي، 2009)، فأدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري بسبب الإجراءات العسكرية التي طبّقها عليه، ومن بينها توسيع المناطق المحرّمة وإقامة المحتشدات للجزائريين في إطار ما يعرف بمخطط "شال وموريس"، وإنشاء المحتشدات. ففي الولاية الثانية والتي غطّت ثلثي مساحتها بمعدل 31 محتشد، فتأثرت هذه المنطقة كثيرا جرّاء هذه السياسة. كما سعت الادارة الفرنسية لكسب ولاء الشعب عن طريق خلق مايعرف (بالطبقة الثالثة) وهو ما تجسّد فعلا من خلال برنامجه الاقتصادي والاجتماعي الذي مثله مشروع قسنطينة (بوضربة، 2002).

وعليه يمكن القول أن قرار تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة كان له اثرا ايجابيا على ثورة التحرير جاء ليخفف من الخناق عنها بعد تزايد انعكاسات تناقص تزويد الجيش بالسلاح وفرض العزلة علية بإقامة الحواجز المكهربة اعلى الحدود الشرقية والغربية . و عليه يمكن اعتبار تأسيس الحكومة المؤقتة وسيلة لتحقيق نوع من الانسجام والوحدة بين قادة الثورة والعمل على تطوير وسائل عملها الدبلوماسي، عن طريق استغلال الاعتراف الرسمي من تونس والمغرب بتمثيل لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر طنجة، لأن الظروف كانت ملائمة (مقلاتي، 2009).

2.1 الظروف الخارجية

لعبت الظروف الخارجية على السّاحة الدولية دورا كبيرا لا يستهان به لتشكيل أول الحكومة الجزائرية المؤقتة . وشكل اعتراف القادة المشاركين في مؤتمر باندونغ بأندونسيا في 18 أفريل 1955م الذي حضره كل من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي ووفد ممثل عن جبهة التحرير الوطني، باستقلال الجزائر وحق شعبها في تقرير مصيره، نقطة أساسية لطالما سعا قادة جبهة التحرير لتحقيقها، ويكلّل هذا التطور والنجاح بوصول القضية الجزائرية إلى منبر هيئة الأمم المتحدة لمناقشتها في شهر أكتوبر 1955م، وانتهت بتصويت أغلبية الأعضاء ب28 صوت ضد 27 صوتا وامتناع 5 أعضاء عن التصويت، لصالح تسجّيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، وأزيلت المزاعم الاستعمارية التي كانت تعتبر القضية الجزائرية مجرد قضية داخلية تتعلق بالحكومة الفرنسية (طلاس، العسلي، 2010).

وامام التضامن المغاربي مع القضية الجزائرية عن طريق دعمها ومساندتها ماديا ومعنويا، لجأت السلطات الفرنسية الى قصف ساقية سيدي يوسف بتاريخ8 فيفري 1958م من بهدف نشر الذعر والخوف بين الشعبين وإيقاف ذلك الدعم، فخلّف هذا القصف أضرار وحصد أرواحا كبيرة في كلا الطرفين الجزائري والتونسي (مقلاتي، 2008). وهو ما دفع حزب الاستقلال المغربي الى توجيه دعوة لتنسيق التعاون الوحدوي بين الأقطار الثلاث (مقلاتي، 2008) عن طريق عقد اجتماع يضم كل من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني في طنجة، وذلك بتاريخ 27 أفريل 1958م، ليخرج المجتمعون بمجموعة من القرارات لعل أهمها تأكيد تضامن الشعبين نحو القضية الجزائرية، والتوصية بضرورة إنشاء "حكومة جزائرية مؤقتة" (مقلاتي، 2008).

إلى جانب هذه الظروف، ساهم انعقاد مجموعة من المؤتمرات في عدّة دوّل في تدويل القضية الجزائرية مثل مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي عقد بيوغسلافيا يومي 18و19 جوان من سنة 1956م، و قدّمت فيه جبهة التحرير الوطني أهدافها السّلمية فأبدى الرؤساء عطفهم وتأييدهم لإيجاد حل للقضية الجزائرية، و مثل انعقاد مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة الذي ساهم هو الآخر بالوقوف إلى جانب

الجزائر، ومثل انعقاد مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة ب"آكرا" الذي عمل على تحرير القارة الإفريقية وأكد على حق الشعب الجزائري في تحقيق مصيره (أحمد مسعود، 2010).

زيادة الدعم العربي للقضية الجزائرية بمبادرة المملكة العربية السعودية منذ 1955م إلى إثارة القضية الجزائرية أمام مجلس الأمن الدّولي الذي لم يناقشها بسبب معرضة فرنسا بصفتها عضو دائم في مجلس الأمن. وتميز كذلك بتكثيف التضامن الاعلامي حيث خصصت منشورات الصحف المصرية والسورية مكانة الصدارة لعمليات الفدائيين الجزائيين بفرنسا والداخل، فجعلها تستقطب رجال الصحافة من جميع دول العالم للإطلاع على القضية الجزائرية والاهتمام بدعهما ، ممّا جعل جبهة التحرير الوطني تسارع إلى الإعلان عن تأسيس هذه الحكومة، حتى تواجه المشاريع الديغولية داخليا وخارجيا (الميلي، 1984).

زيادة نشاط وتوسيع جبهة التحرير الوطني لعملياتها الفدائية خارج الجزائر بواسطة فيدراليتها خلّف أثارا بارزة، جعل الحكومة الفرنسية تحسّ بهول تلك العمليات. ففي تاريخ 28 أوت 1958م نفّذت الجبهة عدّة عمليات تخريبية قدّرت ب 58 عملية تضمنت القيام ب242 هجوما ضد 131 هدفا، خلّفت في مجملها 118 جريح و32 قتيل، مما جعل الجنرال ديغول يعيد حساباته.

يضاف لكلّ ما تطرقنا إليه مسألة حادثة اختطاف الطائرة المقلة للوفد الخارجي إلى تونس بتاريخ 22 أكتوبر 1956م فقد خلفت أزمة شديدة وقوية بين فرنسا والمغرب وتونس، وزادت في تفاقم القضية الجزائرية، ممّا جعل ممثّلوا الدول الآفروأسيوية وجامعة الدول العربية تستنكر هذا العمل وتتدخل لإيجاد حل للقضية الجزائرية (احدادن، 2007).

من خلال استعراض هذه الظروف ، يتّضح لنا أن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة اصبح حتمية يجب انجازها بعد أن حققت الثورة الجزائرية عدة انتصارات على الصعيدين السياسي والعسكري، والدّاخلي والخارجي، مثل الرد على سياسة الجنرال ديغول التعسّفية... وغيرها من الظروف.

2. ميلا د الحكومة الجزائرية المؤقتة.

دفعت تلك الظروف والأوضاع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إجراء نقاش طويل بين أعضائها عن طريق تشكيل لجنة دراسة، للنظر في مشروع إنشاء الحكومة المؤقتة وذلك بتاريخ 6 سبتمبر 1958 وقدمت هذه اللجنة تقريرا تؤيّد فيه هذا القرار، وفي يوم 9 سبتمبر 1958م اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرار تشكيلها دون استشارة قادة الداخل أو استدعاء المجلس الوطني (بلحاج، 2014).وهذا ما صرّح به علي كافي بأن قرار الإعلان عن الحكومة المؤقتة كان مفاجأة لهم، لأن قادة الولايات في الدّاخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة، بل جلّ ما كانوا يتلقّونه من مراسلات من قيادة الخارج كان عبارة عن برقيات يتكرر في محتواها "انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر". (لونيسي، 2007)، وهذا ما أكده ايضا سعد دحلب حين صرّح بأن هذه الحكومة لم تعيّن من طرف المجلس الوطني للثورة، بل أن لجنة التنسيق والتنفيذ قامت بحل نفسها وتحولت إلى حكومة (دحلب، 1989)، وعلى حد قول علي كافي فإن لجنة التنسيق والتنفيذ استأثرت بسلطة تشكيل الحكومة عن طريق تعيين واختيار وزراء وكتاب الدولة دون أخذ أي اعتبار لهم (كافي، 1999).

ويلاحظ أنه قبل الإعلان عن تأسيسها قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ باطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الذيب مسؤول المخابرات المصرية والمكلف بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني، كما قام لمين دباغين وعبد الحفيظ بوصوف بزيارة المملكة المغربية لإعلام الملك محمد الخامس بالقرار، إضافة إلى تسليم بيان تأسيس "الحكومة المؤقتة "ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية الموجودة بالقاهرة وإلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر(بوظربة، 2002). ومن جهتها قامت اللجنة المكلفة بدراسة مشروع التأسيس بتقديم استنتاجات إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شكل تقرير مفصل لتقّرر نهائيا بإنشاء الحكومة وهيكلتها، واختيرت مصر مقرا لها (بوظربة، 2002).

ويذكر أحمد توفيق المدني أنه في يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م على الساعة الواحدة بعد الظهر صدر بلاغ في وقت واحد في كل من القاهرة وتونس والرباط تمّ الإعلان فيه عن إنشاء "الحكومة المؤقتة الجزائرية " (بوحوش، 1997)، بحضور رجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الدولية بقاعة في عمارة بشارع مديرية التحرير بالقاهرة وتولى

فرحات عباس قراءة بيان تشكيلها ليأخذ بعده أحمد توفيق المدني الكلمة ليعرب للحاضرين عن ذلك القرار.

وبدأت بعد ذلك الاعترافات تأتي من طرف الدول العربية ودول العالم (المدني، 1982)، وقد تضمّن البيان الذي تلاه فرحات عباس سبب إنشاء الحكومة المؤقتة وتحديد أهدافها كما تناول عدّة قضايا وفيما يلي مقتطف منه" .....تم الإعلان باسم شعب يكافح منذ أربع سنوات من أجل استقلاله أن الجزائر في هذا الكفاح لم تعد وحدها وعلى المسئولين الفرنسيين أن يفكروا، ....ومن المنطقي أن تكون الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي وأن تبقى مع هذين البلدين ... فندوة طنجة قد دخلت التاريخ وستبقى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفية لروح هذه الندوة ....." (مقلاتي، 2009).

تمّ تعيين فرحات عباس رئيسا لها، واحتفظ كريم بلقاسم بمنصبه رئيسا للقوات المسلحة ونائبا للرئيس، وعيّن السجناء الخمسة في فرنسا وزراء للدولة، وعيّن كل من محمد لمين دباغين وزيرا للشؤون الخارجية وبن يوسف بن خدة وزيرا للشؤون الاجتماعية وأحمد يزيد وزيرا للإعلام وعبد الحفيظ بوصوف وزيرا للاتصال ولخضر بن طوبال وزيرا للداخلية وأحمد فرانسيس وزيرا للاقتصاد والمالية، وعيّن عبد الحميد مهري في شؤون الشمال الإفريقي، كما تكفّل شريف محمدي بالعتاد والذخيرة، وعيّن ثلاثة كتاب للدولة هم لمين خان وأعمر أصديق واسطنبولي مصطفى ممثلين للمجاهدين في الداخل (بلحاج، 2009).

كان اتّخاذ قرار تعيين فرحات عباس رئيسا لهذه الحكومة، رغم آرائه ومواقفه المشبوهة اتجاه الجزائر ، لعدّة اعتبارات سياسية وإستراتيجية من بينها أنه معروف بالاعتدال مقارنة ببعض القادة البارزين آنذاك على الساحة السياسية والعسكرية ونقصد هنا كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، وتمتّعه بثقافة واسعة قد تمكّنه من إعطاء وزن ديبلوماسي للثورة ومواجهة سياسات الجنرال ديغول في مجال المفاوضات (حميد، 2007).

وإذا كان قادة المغرب العربي رحّبوا بهذا القرار، فإن قادة مصر لم يرحبوا بتعيينه رئيسا للحكومة بل اعتبروه دخيلا على الثورة، زيادة على ذلك لم تكن لهم ثقة في

شخصه وكانوا يفضلون تولى أحمد بن بلة رئاستها، كما اعتقدوا أنه سيوجّه الثورة عاجلا أم آجلا إلى مفاوضات مع فرنسا تخرج الجزائر من ميدان العمل الثوري العربي إلى التعامل مع فرنسا و السير في ركب الغرب، (المدني، 1982).

وسعيا لتجسيد الأهداف والمبادئ التي تأسست لأجلها بادرت الحكومة المؤقتة في أولى بداياتها إلى محاولة كسب التضامن الشعبي الذي من شأنه أن يضغط على الموقف الرسمي في كل من تونس والمغرب، والعمل على تجنيد مؤسساتها للمشاركة في مختلف الفعاليات الجماهيرية للتعبئة فكانت تشرف على أيام التضامن وأعياد الثورة في بلدان المغرب العربي لتضمن بذلك تجنيد الشعبين التونسي والمغربي لدعم الكفاح الجزائري ومشروع وحدة المغرب العربي الذي اعتبرته أكبر أهدافها من أجل ضمان استمرارية الدعم للثورة الجزائرية، وإحياء الدّعم الرسمي الذي سجّل تراجعا ملحوظا في مؤتمر المهدية بتونس (مقلاتي، 2009).

عموما يمكن القول ان العمل الديبلوماسي أحدث أثرا كبيرا على المستوى الداخلي والخارجي، فقد كان باعثا جديدا للدولة الجزائرية وأصبح الشعب الجزائري يشعر أن له اسما ومكانا وكيانا بين الدول، فانعكست هذه الروح الجديدة على الساحة النضالية حيث اصبحت التضحية من اجل تجسيد هدا الكيان الحكومي الجديد حقيقة ملموسة في الواقع (قنان، 1991).

3. مهام وانجازات الحكومة الجزائرية المؤقتة

اعتبرت هذه الحكومة مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الذي يعتبر بمثابة برلمان يشرّع لها القوانين وتقوم هي بجميع المهام الحكومية كسلطة تنفيذية له، فهي التي تناقش الميزانية وتصوّت عليها وتقوم بتعيين كبار الموظفين والضباط العسكريين وتتمتع بصلاحيات إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول وعقد الاتفاقيات والمعاهدات وتحديد صلاحيات الوزراء بعد مشاورة المجلس الوزاري، كما يحق للرئيس تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية وتوقيع مرسوم استدعاء مجلس الثورة لعقد اجتماعاته بعد استشارة المجلس الوطني للثورة والبت في مختلف المهام والمسؤوليات (بوحوش، 1997).

لقد سعت هذه الحكومة منذ نشأتها إلى الحصول على الاعتراف والدعم الدوّلي للثورة الجزائرية، وبطبيعة الحال كان لفرحات عباس الدور الأساسي في تحقيق ذلك، فقد حمل القضية الجزائرية على كتفيه محمل الجد وحاول إقناع رؤساء العالم على أنها قضية عادلة تهدف إلى الاستقلال وتقرير المصير، ولتحقيق ذلك اعتمد على عدة وسائل تنوعت بين تنظيم الزيارات الديبلوماسية لعواصم العالم سواء التي قام بها شخصيا ، أو تلك التي كلّف بها وزراؤه بها . وقد مكّنته تلك الزيارات من إدراج القضية الجزائرية في الدورة الثلاثة عشر للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، التي شهدت تقديم الكتلة الآفرو-آسيوية توصيّة تعترف فيها بحق الشعب الجزائري في الإستقلال وتطالب بإجراء المفاوضات كحل سلمي بين الطرفين (C.A.D.F,M.A.E. Afrique levant Algerie/1959-1953-26).

كما استطاعت الحكومة المؤقتة أن تحصل على اعتراف الدول العربية والإفريقية والآسيوية بها كهيئة تمثل الجزائريين ومبادرة هده الدول بتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية منذ سنة1958م إلى غاية الاستقلال تمثلت في المواد الغذائية والأسلحة .....وغيرها من المساعدات (C.A.D.N.22 SEAA/Ministère des affaires Etrangeres du Europeennesdécret de février/ 1959-1967).

كما كان للاعترافات المختلفة والمتوالية منذ الشهور الأولى لإعلان نشأة هذه الحكومة أثرا في توسيع الاتصالات الديبلوماسية والانفتاح أكثر على الخارج سواء عبر بعثات ووفود الحكومة المؤقتة في البلدان التي اعترفت بها رسميا، أو عن طريق إرسال وفودها

إلى باقي البلدان التي لم تعترف بها إلا ضمنيا وتجلى ذلك على مستوى الأمم المتحدة في إعادة الاعتبار الديبلوماسي لممثلي الحكومة المؤقتة.(C.A.D.F.M.A.E/ 142. voyage des émissaires du (F.L.N en Amérique latine

وفي ظل هدا التطور السريع تغيّرت علاقات جبهة التحرير الوطني بالحكومات الشقيقة والصّديقة فأصبحت الحكومة المؤقتة الجزائرية تتعامل مع الحكومات التي اعترفت بها، ولم يعد بمقدور الحكومة الفرنسية وصوار الجزائريين بالمتمرّدين أثناء مخاطبتها لهم، وهدا لان الحكومة الجزائرية المؤقتة قد تمكنت من فرض حضورها ووجودها عمليا وقانونيا على السّاحة الدولية، بفضل التحام الشعب حولها وتأييد الدّول التي اعترفت بها ومنذ الأيام الأولى لتأسيسها توالت دعوات الزيّارة والإستقبال من طرف رؤساء الدول للرئيس فرحات عباس، وكانت أولى زيّاراته للرئيس المصري جمال عبد الناصر ، ثم تلتها دعوة أخرى جاءت بطلب من ملك المغرب محمد الخامس ، ثم أتبعها بزيارة أخرى للمملكة العربية السعودية في شهر مارس من سنة 1959م، أين استقبله الملك سعود بالعاصمة الرياض وفي نفس الشهر قام بزيارة لتونس أين استقبله بورقيبة، ثم أتبعها بعدة زيارات لدول أخرى من العالم كالهند وباكستان والعراق والكويت والسودان والأردن بغرض شرح قضيتهم في جوّ مليء بالنشاط والحيوية.
.(Dossier n2/Numèro 26H/Dates1957-10)

3. أهم أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة

ادا كان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة قد بعث الحماس والأمل لدى الجزائريين، فان هدا القرار لم يرض الجميع وخاصة القيادة في الداخل، ولعّل أولى المؤشّرات هو قيّامها بتوجيه مجموعة من الانتقادات اللاذعة لمسؤولي هذه الحكومة بسبب تماطلها في إرسال السلاح إلى الداخل، وسرعان ما ظهرت المشاكل والمؤامرات تظهر ، وكانت البداية بما يعرف ب "مؤامرة محمد لعموري"الذي كان عضوا في لجنة الكوم(com) (لونيسي، 2007)، والتي اعتبرت بمثابة محاولة انقلابية تبنّاها ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة، وذلك من أجل القضاء على سلطة كريم بلقاسم ومحمدي الشريف (حربي، 1983)، ويعتبر العقيد محمد العموري ومصطفى لكحل محركا هذه العملية، بسبب انتقادهما لقادة الخارج واتهامهم بانحرافهم عن مبادئ أول

نوفمبر، كما شنّ محمد لعموري حربا دعائية بين صفوف ضباط جيش التحرير المتواجدة على الحدود التونسية ضد كريم بلقاسم واتهمه فيها بالاختلاس والمحاباة.....، فكانت النتيجة تجريده من رتبته العسكرية وإرساله إلى السعودية (حربي، 1983). لكن ذلك لم يرضه ورفض الانصياع للأوامر المطبقة عليه (المدني، 1982)، وطالب بمحاكمته علنيا لتثبت إدانته أو براءته. (الديب، 1984).

وقد بقي على اتصالات مع العقيد محمد نواورة الذي خلفه على رأس الولاية الأولى وعواشرية قائد القاعدة الشرقية، وقد أضفت هذه التحالفات والاتصالات إلى عقد اجتماع سرّي بمدينة الكاف التونسية بتاريخ 16 نوفمبر 1958 حضره عدد كبير من إطارات جيش التحرير الوطني للولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وقد تقرّر في هذا الاجتماع الإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة، واعتقال كل من كريم بلقاسم ومحمدي الشريف، والسيطرة على المصالح المدنية والعسكرية الجزائرية المتمركزة بالعاصمة التونسية (حربي، 1983)، الا ان كريم بلقاسم استطاع استسباق الاحداث ، وبمساعدة تدخّل السلطات التونسية، تمّ إلقاء القبض على المتآمرين، وأجريت لهم محاكمة صورية، وتم إصدار حكم الإعدام في حق محمد العموري وأحمد نواورة و عواشرية ومصطفى لكحل، و تنفيذه في مارس1959.أما باقي الضباط وهم عبد الله بلهوشات وأحمد دراية ومحمد الشريف مساعدية والحاج لخضر فقد حكم عليهم بالسجن المؤبد (بوظربة، 2002).

بعد هده الحادثة، انفجرت قضية مقتل عميرة ، وهو احد الاعضاء البارزين في حزب انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا وكان من أشد أنصار الدكتور لمين دباغين، وبوصوله إلى القاهرة اشتد انتقاده للرئيس فرحات عباس الذي استدعاه في أواخر شهر جانفي 1959م لمحاسبته على أقواله و نسب إليه من تهم، فوقع شجار حاد بينهما، ووسط هذا الشجار قام " عميرة" بإلقاء نفسه من النافذة محاولا الانتحار، فخلقت أزمة خطيرة أدّت إلى تدهور علاقة لمين دباغين مع الحكومة المؤقتة، حيث قام هذا الأخير باتهام فرحات عباس بتدبير عملية اغتياله، كما أمر بفتح تحقيق(لأنه كان صديقه) بالاتفاق مع الحكومة المصرية، لكن العملية انتهت باستقالته من منصبه الحكومي في مارس 1959 (المدني، 1982).

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت الحكومة المؤقتة الاتهامات التي أطلقها العقيد هواري بومدين ضدها حيث اتهمها بالتقصير في إمداد الناحية الغربية بالسلاح والمؤن كما اتهمت بأنها لا تقوم بإيصال الأسلحة التي تسلمها الجمهورية العربية المتحدة إلى الثوار وأبقائها مكدسة في ليبيا.

ووسط هذه الأحداث اجتمعت الحكومة بالقاهرة برئاسة فرحات عباس في 19 جوان 1959م، اقترح كريم بلقاسم التشكيلة الجديدة للهيئة التنفيذية لكن اقتراحه وجد معارضة شديدة من قبل وزراء الحكومة (Abbas, 1980). من جهة أكّد بن يوسف بن خدة في أحد تصريحاته أن الحكومة المؤقتة قامت بتكليف الثلاثي المتكوّن من" كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف بعقد اجتماع مع القادة العسكريين الآخرين لتعيين لجنة وطنية للثورة الجزائرية تمنح للثورة الجزائرية استراتيجية دبلوماسية وسياسية وعسكرية جديدة، وبناء على ذلك اجتمع العقداء العشرة في الفترة الممتدة من 11 أوت إلى غاية ديسمبر 1960 الذي دام 94 يوما (كافي، 1999). وبعد اتفاق هؤلاء القادة عقد مجلس الثورة دورته الثالثة بالعاصمة الليبية طرابلس في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959م إلى غاية 18 جانفي 1960م وشكلت حكومة جديدة ضمت: فرحات عباس رئيس مجلس الوزراء، كريم بلقاسم نائب رئيس المجلس ووزيرا للشؤون الخارجية، أحمد بن بلة نائب رئيس المجلس ، حسين آيت أحمد وزير الدولة، رابح بيطاط وزير الدولة، محمد بوضياف وزير الدولة، محمد خيضر وزير الدولة، محمدي السعيد وزير الدولة، عبد الحميد مهري وزيرا للشؤون الاجتماعية والثقافية، عبد الحفيظ بوصوف وزيرا للتسليح والاتصالات العامة ، أحمد فرانسيس وزيرا للمالية والشؤون الاقتصادية، محمد يزيد وزيرا للإعلام ، لخضر بن طوبال وزيراللداخلية (بن خدة، 1987).

ويذكر علي كافي أنه تقرّر أن تتولّى الحكومة المؤقتة الجزائرية تعيين هيئة الأركان العامة التي تضم هواري بومدين قائدا للأركان وأحمد قايد وعلي منجلي مساعدين له، على أن تعمل تحت أوامر اللجنة الوزارية للحرب، وقد بدأت هيئة الأركان عملها يوم 23 جانفي 1960م، لكن سرعان ما ظهر الخلاف بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب فيما يتعلق

بالصلاحيات وطريقة سير الحرب واشتد الخلاف على الخصوص حول المسؤول على الولايات في الداخل فكلاهما أراد أن تكون تحت وصايته (كافي، 1999).

أما القضية الخطيرة التي كان على الحكومة المؤقتة أن تواجهها هي قضية المفاوضات المتعثرة مع الطرف الفرنسي بسبب قضية فصل الصحراء، فقد أدّت إلى وقوع صراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان أثناء عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته في طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة ما بين 7 إلى 27 أوت 1961م والتي أعلن فيها عن تشكيل حكومة مؤقتة جديدة ضمت تغيرا في قياداتها وتعيين: بن يوسف بن خدة رئيسا لها ضمت تلك التشكيلة.، بن يوسف بن خدة رئيس مجلس الوزراء، كريم بلقاسم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، أحمد بن بلة نائب الرئيس ، محمد بوضياف نائب الرئيس،حسين آيت احمد نائب الرئيس

- لخضر بن طوبال وزيرا للدولة ، محمد ي السعيد وزيرا للدولة، محمد خيضر وزيرا للدولة ، رابح بيطاط وزيرا للدولة، سعد دحلب وزيرا للشؤون الخارجية، عبد الحفيظ بوصوف وزيرا للتسليح والمواصلات العامة،محمد يزيد وزيرا للأخبار (Dahlab, 1990).

و كان على هذه الحكومة الثالثة بقيادتها الجديدة مواجهة قضيتين أساسيتين الأولى هي المفاوضات المتوقفة مع السلطات الفرنسية في لوقران في شهر جويلية 1961م، والثانية هي قضية الخلاف مع القيادة العامة للأركان بقيادة هواري بومدين، ولكن أغلبية أعضاء الحكومة ورئيسها فضّلوا التفرّغ لقضية المفاوضات وتأجيل الصراع مع قيادة الأركان، وبالفعل استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق استقلال الجزائر في ظل المبادئ التي أصرّت عليها المواثيق الثورية، الا ان الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان اندلع مرّة أخرى في صائفة 1962م وانتهى بسيطرة التحالف المتشكل من أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط على السلطة في الجزائر وتعيين أحمد بن بلة رئيسا للجزائر عام 1962م بدعم ومساندة من قبل هيئة الأركان (بن خدة، 1987).

عموما فقد تميز تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة ببروز ثلاث فئات ، الفئة الأولى هم الثورين وعلى رأسهم الباءات الثلاث كان دورهم الإشراف على المجهود الحربي. أما الفئة الثانية فتشكلت من الليبراليين وكان على رأسهم فرحات عباس وكان دورهم

كسب الدّعم المالي والحصول على السلاح، و ضمت الفئة الثالثة الراديكاليين وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة وسعد دحلب وكان دورهم الترويج للمطالب الجزائرية في الدوائر السياسية وبهذا نجد أن مجال سلطة كل فئة كان محصورا في المهام الموكلة لها ولم يحمي دلك الثورة من مخاطر ممارسة السلطة.

4.انجازات ومكاسب

الحكومة الجزائرية المؤقتة

لقد عملت هذه الحكومة منذ تأسيسها جاهدة على تطبيق وتحقيق عدة مكاسب رسمتها من خلال استراتيجياتها ومبادئها التي تأسست عليها، وهي على العموم كأي مؤسسة أو منظمة أو هيئة نجحت في بعضها وفشلت في البعض الآخر، نحاول أن نحددها في النقاط التالية:

- أول نقطة عملت هذه الحكومة على تحقيقها منذ تأسيسها هي تهيئة الجو المناسب للتفاوض مع الطرف الفرنسي ومواجهته على طاولة المفاوضات (جنيدي وآخرون، 1986)، حتى تبرهن بأنها لا تمارس الحرب من أجل الحرب مثلما تدّعيه الحكومة الفرنسية والإعلام الفرنسي، وبيّنت ذلك أكثر من مرّة سواء في "البيان التأسيسي لها" أومن خلال التصريحات واللقاءات الصحفية التي أجراها رئيساها، فرحات عباس و بن يوسف بن خدة ووزرائها، أومن خلال المقالات المنشورة في جريدة المجاهد، لسان حالها، واستطاعت بدلك ان تكذيب ادعائات نفي وجود حكومة تمثل الجزائريين (بوضربة، 2002).
- كما حرصت على تمثيل الجزائر في المحافل الدولية وطرح القضية الجزائرية والتعريف بها وإثارتها في كل لقاء ومناسبة وطرح الحلول التي تراها مناسبة لها ونقل صداها إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي عبر التغطيات الإعلامية الواسعة من قبل الصحافة الفرنسية والأمريكية والبريطانية، وقد ساهمت هذه التغطية إلى حد كبير في دفع المنظمة الأممية إلى مناقشة القضية الجزائرية وسط تضامن دولي متزايد (بوحوش، 1997).
- من جهة اخرى سعت الحكومة المؤقتة للحفاظ على استقلالية قراراتها والابتعاد عما يجعلها عرضة لأي ضغط أو تأثير يفقدها حريتها في اتخاذ المواقف التي تخدم

مصلحة الثورة والشعب الجزائري و كانت تفضّل اتخاذ المواقف المصيرية باستقلالية تامة وحرية تامّة (بوظربة، 2002).

- كما ساهمت في طرح القضايا العربية كالقضية الفلسطينية وتقديم الاقتراحات التي تراها مناسبة لحلها(حسنين، 1986). عن طريق مشاركتها في المؤتمرات الدولية واثبات قدرتها على المساهمة في إيجاد الحلول لمعظم القضايا المطروحة خاصة ما يتعلق بقضية الأمن والسلم في العالم، فتمكنت بهذه السياسات من طرح قضيتها على مستوى هيئة الأمم المتحدة التي اتخذت قرارات هامة بشأنها ورفضت كل المناورات الاستعمارية وكشفتها أمام الرأي العام العالمي (السعيد، 1982).
- وتبنت في كل نشاطاتها مبدأ الحياد الذي يعتبر موروثا من استراتيجية الحركة الوطنية التي كانت مند ظهور قوّتين مختلفتين حاملتين لتوجهات ايديولوجية متناقضة وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (بوظربة، 2002).

من خلال هدا العرض المقتضب يتبين ان الحكومة الجزائرية المؤقتة حققت الكثير من المكاسب والانجازات للثورة الجزائرية، بعدما قطعت أشواطا كبيرة في النضال والكفاح ضد الاحتلال الفرنسي، لكن ذلك لم يقيها من الفشل في إيجاد حلول لبعض المسائل والقضايا الداخلية، مما جعلها محط جدل وانتقاد كبير من قبل قيّاديها، الدين وصل بهم الأمر إلى اتهامها بانحرافها عن المبادئ التي تأسست عليها، ويعود سبب هذه الانتقادات والاتهامات بالأساس الى القرارات التي كان يصدرها بعض وزرائها دون استشارة، أوالأخذ برأي القادة الآخرين، كما هو متفق عليه منذ البداية باعتبار أن القيادة جماعية، فولّدت تلك القرارات والتصرفات ظهور نزاعات وخلافات بين القادة، أدّت في بعض الأحيان إلى تصفية بعضهم البعض وأصبح" إخوة الكفاح أعداء"، مما فسح المجال أمام السلطات الفرنسية لاستغلالها وتغذيتها، ولولا تفطّن بعض القادة من دوي رجاحة العقل والرزانة لكادت هده النزاعات أن تنسف سنوات طوال من الكفاح والنضال.

خاتمة

إن الدارس للأوضاع التي كانت تمربها الثورة الجزائرية آنذاك، يدرك السبب الذي أدى بقادة جبهة التحرير إلى اتخاذ قرار تأسيس أوّل حكومة مؤقتة تمثل الجزائريين، فقد جاء هذا القرار بسبب الظروف الداخلية والخارجية السائدة آنذاك على الساحة العربية والدولية، لذلك استوجب عليها استغلال تلك الظروف بطريقة جيدة من أجل تحقيق أهداف ومكاسب للقضية الجزائرية، تمثلت أساسا في تحقيق الاستقلال التام للجزائر وطرح قضيته في المحافل الدولية، والتعريف بالثورة الجزائرية وانجازاتها.

فضلا عن ذلك فإن معاناتها من نقص الأسلحة بسبب توقف عمليات الإمداد والتموين عبر الحدود تسبّب في وقوع أزمات حادّة بين القادة، بسبب الضغوط التي مارستها السلطات الفرنسية على الدولتين الشقيقتين تونس والمغرب نظير دعمهما للثورة الجزائرية، فلجأت إلى قطع ذلك الدعم عن طريق إقامة المحتشدات وقطع الإمدادات والمؤن، التي تصل إلى الداخل عبر إقامة خطي شال وموريس بغرض عزل الثورة عن الخارج، فأجبر ذلك قادة الثورة التفكير مليا في الحلول الديبلوماسية، من جهة فإن محاولة انفراد بعض القادة بالحكم ومحاولة فرض سيطرتهم على أجهزتها أدى إلى ظهور مشاكل وتصفيات داخل الحزب، مما سبّب انعدام الثقة بينهم وظهور انقسامات وأحلاف قيّادية.

رغم كل هذه الظروف الصعبة إلاّ إن مجهودات قادة الثورة كلّلت بإنشاء أوّل حكومة جزائرية مؤقتة في 19 سبتمبر 1958 وقد مثّل هذا القرار تحقيق أحد المكاسب التي سعا قادة الثورة إلى تحقيقها، فاستطاع هذا الجهاز أن يكتسب الدّعم العربي والدّولي ويعترف بها، ويعرّف بالقضية الجزائرية في العالم وتناقش على منابر هيئة الأمم المتحدة، وتتمكّن من فتح باب المفاوضات مع الأطراف الفرنسية، بغض النظر على ما كانت تمر به من أزمات ومشاكل داخلية وخارجية، لتتمكّن في الأخير من تحقيق أهم مطالبها ألا وهو" استقلال الجزائر".

قائمة المصادروالمراجع باللغة العربية.

-الأرشيف.

1) .C.A.D.F, M.A.E. Afrique levant Algerie/1959-1953-26.

2) .Dossier n2/Numèro 26H/Dates1957-10.

3) .C.A.D.F.M.A.E/ 142. Voyage des émissaires du F.L.N en Amérique latine.
4) .C.A.D.F,M.A.E. Afrique levant Algerie/1959-1953-26
5) .C.A.D.N.22 SEAA/Ministère des affaires Etrangeres du Europeennes décret de février/ 1959-1967.

-المصادر والمراجع

1. احدادن زهير، 2007. المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر، الجزائر.
2. بن يوسف بن خدة، 1987. اتفاقيات ايفيان، ترجمة لحسن زعدار ومحل العين جبابلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
3. بوحوش عمار، 1997. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان .
4. بوضربة عمر، 2002. النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1959/1958، جامعة الجزائر.
5. حميد عبد القادر، 2007. فرحات عباس رج الجمهورية، مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات المعرفة، الجزائر.
6. جنيدي خليفة وآخرون، 1986. حوار حول الثورة الجزائرية، ج2، منشورات المركز الوطني للتوثيق وصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر .
7. الجواني رشيدة، 2017. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تكريس لمبادئ الديبلوماسية الجزائرية، مجلة الجيش، العدد 650، الجزائر.
8. حربي محمد، 1983. جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ترجمة، كميل فيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان.
9. الديب فتحي، 1984. جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل، القاهرة.
10. الزبيري محمد العربي، 2000. تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر .
11. سيد علي أحمد مسعود، 2010. التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر.
12. طلاس مصطفى، العسيلي بسام، 2010. الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر .

13. قنان جمال، 1991. دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

14. كافي علي، 1999. مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1962/1946)، دار القصبة للنشر، الجزائر.

15. محمد السعيد هارون، 2 جويلية 1982. "صوت الجزائر في المحافل الدولية، صدى المعركة المسلحة"، المجاهد، العدد 1143، مطابع الثورة الإفريقية، الجزائر، ص 82-83.

16. المدني أحمد توفيق، 1982.حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر

17. مقلاتي عبد الله، 2009. العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية، ج2، دار السبيل للنشر، وزارة الثقافة، الجزائر.

18. الميلي محمد، 1984. مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر .

19. منغور أحمد، 2008. موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر.

20. Dahlab Saad. Pour l'indépendance de l'Algérie, mission accomplie, Imprimerie Dahlab, Algérie .

21. Ferhat Abbas, 1980. Autopsie d'une guerre, éditions Garnies, Paris .

22. Lebdjaoui Mohammed, 1971. Vérités sur la révolution Algèrienne ،éd. Gallimard, Paris.